حرب غزة تؤثر سلباً وبشكل مباشر على الإستثمارات في دول الجوار والخليج بمنأى عنها

تعيش المنطقة العربية حالة عدم يقين مع إستمرار الصراع في غزة، وينعكس ذلك على كافة المرافق والقطاعات فيها، ولا سيما مع تطوُّر الأحداث الأمنية في البحر الاحمر.

وفي تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان «أثر الصراعات والتحدّيات الإقتصادية في المنطقة» تم رصد أبرز العوامل التي تُعمّق من حجم التأثيرات على النمو الإقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومنها تأثير التصعيد في غزة على نمو إقتصادات المنطقة، والتخفيضات في إنتاج النفط، رغم إستمرار النمو القوي لنشاط القطاع غير النفطي، وتأثيره الإيجابي في دعم النمو لدى الدول المصدّرة للنفط، والإستمرار في تطبيق السياسات الإقتصادية المتشدّدة والضرورية في العديد من الإقتصادات.

خفّض تقرير صندوق النقد الدولي نسبة النمو المتوقعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خلال العام الجاري 2024، بنصف نقطة مئوية إلى 2.9%، وذلك بعد نسبة نمو متواضعة سجّلها إقتصاد المنطقة في العام الماضي بلغت 2%.

الصندوق توقع أن يستمر العمل لمكافحة التضخُّم في معظم إقتصادات المنطقة، رغم إستمرار ضغوط الأسعار في بعض الحالات، وذلك لعوامل ذكّر الصندوق، أنها تختلف بحسب إقتصاد كل بلد في المنطقة. كما سيظل النمو العالمي دون تغيير عند 3.1%، مساوياً لنمو العام الماضي لكنه أعلى بقليل من توقعات سابقة أعلنها الصندوق في أكتوبر/تشرين الأول 2023، على أن يرتفع بشكل طفيف إلى 3.2% في العام 2025. ومن المتوقع أن ينخفض معدّل التضخُّم العالمي إلى 5.5% في العام 2024 وإلى 4.4% في العام 2025.

تأثير محدود

في مقابل هذه الصورة القاتمة، يرى الخبراء الإقتصاديون، أن «التأثير الإقتصادي للحرب على غزة، يُمكن أن يبقى محدوداً في نطاق فلسطين ودول الجوار، مثل لبنان وسوريا والأردن ومصر، شريطة ألاّ يمتد التأثير إلى الممرّات التجارية الرئيسية أو أسواق النفط»، لافتين إلى أن «الحرب في غزة أدّت إلى تأثيرات سلبية على قطاع السياحة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تسبّبت في إنخفاض أعداد الزوار نتيجة القيود المفروضة على السفر وإلغاء الرحلات الجوية، وخصوصاً في البلدان المجاورة لمنطقة الصراع».

ومن السيناريوهات المحتملة التي تحدّث عنها هؤلاء الخبراء هو «إرتفاع أسعار النفط بشكل كبير في حال توسع الحرب، ما يُمكن أن يؤدي إلى تفاقم الوضع بالنسبة إلى التجارة العالمية، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، وإلى زيادة التضخُّم العالمي، وبما يضع ضغوطاً إضافية على النمو الإقتصادي، ويؤثر على قدرة الشركات على تحقيق

الأرباح بسبب إرتفاع التكاليف. علماً أن الحرب في غزة أدت إلى رفع مستويات المخاطر الإقتصادية في المنطقة، مما أثّر على محاور عدة بما في ذلك التجارة وقطاعات أخرى مثل السياحة والنفط والأسواق المالية».

يلفت الخبراء الى أن «الإستثمارات في المنطقة في المرحلة المقبلة ستتركز في دولتين هما المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة، بينما الإستثمار في لبنان وسوريا والعراق يعني الإستثمار في مناطق خطرة، ويُمكن خسارتها في أيّ لحظة، لذلك مَن يريد الإستثمار في هذه البلدان، غالباً ما يبحث عن عائد إستثماري أعلى بكثير من المناطق الآمنة».

إستثمارات الخليج بمنأى عمّا يحصل في غزة

كل ما سبق، يجعل البحث عن تداعيات الحرب الحاصلة في غزة، على الإستثمارات الموجودة والمحتملة في المنطقة مشروعاً، وفي هذا الاطار يشرح الخبير المالي الوزير السابق عادل أفيوني لمجلة «إتحاد المصارف العربية» أنه «في السنوات الاخيرة، أطلقت دول الخليج إستراتيجيات لتنويع الإقتصاد وتشجيع الإستثمارات في قطاعات مختلفة، كي لا يتم الإتكال الإقتصادي على النفط فقط، وهذا التنويع حقق نجاحات، خصوصاً في دول مثل الامارات والسعودية وقطر، لذلك شهدنا نمواً مهماً في قطاعات إقتصادية

الخبير المالي الوزير السابق عادل أفيوني

متنوّعة مثل الخدمات والسياحة والقطاع المالي»، لافتاً إلى أن «هذه الدول إستقطبت الكثير من المصارف والمؤسسات المالية وقطاع الإستشارات، كذلك التكنولوجيا، حيث هناك سياسات وإستراتيجيات لتشجيع رواد الاعمال والشركات الناشئة، وتقديم البيئة الحاضنة لهذه الشركات الناشئة ولتشجيع الإستثمار بالتكنولوجيا».

يضيف أفيوني: «كل هذه السياسات مستمرة منذ سنوات عدة، وقد بدأت بدبي التي كانت رائدة في هذا المجال، ومنذ سنوات عدة نشهد الأمر نفسه في أبو ظبي والسعودية وقطر، والنتيجة أننا نشهد تحسُّناً في إقتصاد هذه الدول وتشجيع المستثمرين للإستثمار في دول الخليج، لذلك نشهد مؤسسات إستثمارية كبرى ودولية تركز على مشاريع وإستثمارات في الخليج وليس فقط إستقطاب رؤوس أموال منه، بل على العكس نجدها تضع إستثمارات في هذه الدول»، مشدّداً على أن «هذا نتيجة سياسة التنويع، حيث

أفيوني: لا مؤشر يدلُّ على أن إقتصادات دول الخليج تأثرت بما يحصل في غزة ومن مخاطر التطوُّرات الأمنية في البحر الأحمر

إعتمدت الدول الخليج على أن الإستثمار يجب أن يكون من الطرفين، أي دول الخليج ومؤسسات وشركات عالمية، مع شرط خلق فرص عمل ونمو، وهذا ما يُحصّنها من الإتكال على قطاع النفط والإرتباط بالتطوّرات الإقليمية في المنطقة».

ويرى أفيوني أنه «عملياً لا مؤشرات حتى الآن، بأن أحداث غزة وما يحصل في دول المشرق سيكون له تأثير سلبي على هذه الإستثمارات. بل على العكس، نشهد زخماً في إهتمام المؤسسات الدولية والشركات في دول الخليج، حيال الإستثمار وإستقطاب مستثمرين من الخارج، ونسمع بشكل متكرّر عن شركات ومؤسسات عالمية تفتح مقاراً لها في هذه الدول، أو تُوسّع وجودها في المنطقة الخليجية للإستفادة من هذا النمو».

ويختم أفيوني قائلاً: «إلى الآن، ليس هناك أي مؤشّر يدلُّ على أن دول الخليج وإقتصاداتها، قد تأثرت بما يحصل في غزة، إضافة إلى مخاطر التطورات الأمنية في البحر الاحمر. لكن هذا لا يعني أن دول الخليج قادرة على أن تنأى عن المخاطر الإقليمية، لأن أي توسُّع للحرب في المنطقة، سيكون له أثر على دول الخليج أيضاً».

القرب الجغرافي وتأثيراته

من جهتها، تشرح الخبيرة الإقتصادية الدكتورة هدى علاء الدين لمجلة «إتحاد المصارف العربية»، أنه «لا تزال آثار الحرب الإسرائيلية على غزة تُلقي بثقلها على المنطقة العربية، لا سيما الدول المجاورة للصراع بشكل خاص، ولا سيما مع الفترة الطويلة التي بدأت بالفعل تستنزف كافة القطاعات والإستثمارات المحلية والأجنبية، مخلفة وراءها دماراً إقتصادياً وإجتماعياً»، لافتة الى أنه «بما أن المنطقة تُعد شرياناً حيوياً للطاقة، حيث تُنتج كمياتٍ هائلة من النفط والغاز، وتُشكل ممرّاً رئيسياً لشحن هذه المواد الحيوية إلى مختلف أنحاء العالم. وتُعدّ حرب العام 1973 مثالاً صارخاً على تأثير الصراع في الشرق الأوسط على العالم، حيث أدّى حظر النفط إلى زعزعة إستقرار أسواق الطاقة العالمية، وساهم في تفاقم الركود التضخُّمي الذي عانت منه الإقتصادات الصناعية».

تضيف علاء الدين: «إقتصادياً، ورغم أن توقعات صندوق النقد الدولي أشارت إلى تحسُّن نسبي في نمو الناتج المحلي الإجمالي، لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال العام الحالي، مقارنة بالعام الماضي، إلاّ أنه رجّح إنخفاض النمو إلى ما دون توقعاته السابقة، وذلك جزئياً بسبب الحرب الإسرائيلية على غزة. وبالأرقام، توقع في شباط/فبراير 2024، أن تتوسّع إقتصادات المنطقة بنسبة **2.9 %**، بإنخفاض قدره نصف نقطة مئوية عن توقعاته السابقة»، مشيرة الى أنه «بسبب الترابط الجغرافي والإقتصادي، تعاني الدول المجاورة للحرب مثل لبنان والأردن ومصر من تأثيرات أكثر خطورة من دول الخليج، والتي أكد الخبراء أنه من غير المرجّح أن تتأثر دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير من الحرب المستمرة بين إسرائيل وفلسطين. كما كان يخشى سابقاً خصوصاً على المدينين القصير والمتوسط».

وتشرح علاء الدين أنه «وفقاً لدراسة أعدّها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن الكلفة الإقتصادية للحرب على هذه الدول الثلاث، قد تصل إلى ما لا يقل عن 10 مليارات دولار

الخبيرة الإقتصادية الدكتورة هدى علاء الدين

في العام 2023، وتدفع أكثر من 230 ألف شخص إلى براثن الفقر. لذلك يُمكن أن نلقي الضوء على هذه الكلفة من خلال العناوين التالية:

تدمير الإقتصاد الفلسطيني

أدى سحب إسرائيل لـ 170 ألف تصريح عمل، وإنتشار نقاط التفتيش، وحجب عائدات الضرائب عن السلطة الفلسطينية، إلى تفاقم مشاكل الإقتصاد الفلسطيني. وهوى الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 80 **%** في الربع الأخير من العام 2023، بحسب البنك الدولي.

ومنذ إندلاع الحرب، واجهت سوق العقارات الفلسطينية حالة من التّعقيد والركود، وأدّى ذلك إلى تراجع ملحوظ في بيع الشقق السكنية، لأسبابٍ متعدّدة أبرزها ضعف القدرة الشرائية للمواطنين، نتيجة تراجع التدفقات النقدية للإقتصاد الفلسطيني بشكلٍ حاد وقلّة رغبة المصارف في منح قروض عقارية جديدة خلال هذه المرحلة. وبحسب

علاء الدين: بسبب الترابط الجغرافي والإقتصادي
تعاني الدول المجاورة لغزة تأثيرات أكثر خطورة من دول الخليج

بيانات وزارة الإقتصاد الوطني الفلسطينية، سجّل نشاط البناء أعلى نسبة تراجع منذ بداية الحرب، حيث وصل إلى 39 **%.**

أزمة إستثمارية وعقارية في لبنان

في لبنان، يعاني القطاع الإستثماري من أزمة عميقة، حيث يشهد الإستثمار العقاري الأجنبي في المناطق الجنوبية إنخفاضاً كبيراً. وأشارت الإحصاءات إلى أن شهر تشرين الأول/أكتوبر 2023 شهد إنخفاضاً بنسبة 60 **%** في معاملات العقارات على مستوى البلاد مقارنة بالعام الذي سبقه، بينما إنخفضت هذه المعاملات بنسبة 40 **%** مقارنة بالمتوسط لمدة 12 عاماً (2011-2022). وتُظهر هذه البيانات تردداً كبيراً بين المستثمرين، مما ينذر بتداعيات سلبية على الإقتصاد اللبناني. وفي هذا السياق، يُتوقع أن تؤدي خسارة 40 **%** في الاستثمار الأجنبي المباشر (**FDI**) على مدى ستة أشهر إلى خسارة تقدر بـ 105 ملايين دولار. وبشكل عام، يُمكن أن يصل إجمالي خسائر التدفقات إلى لبنان، مع الأخذ في الإعتبار هذين القطاعين فقط (العقارات والاستثمار الأجنبي المباشر)، إلى حوالي 550 مليون دولار.

كما أثّرت الحرب إلى جانب ضعف الإقتصاد المحلي سلباً على إقتصاد القطاع الخاص في لبنان في شهر شباط/فبراير 2024، حيث أحجم العملاء في الخارج عن تقديم طلباتهم إلى الشركات في البلاد، وسجل مؤشر مديري المشتريات 49.1، إنخفاضاً من 49.4 في كانون الثاني/يناير 2024. وكان ضعف ظروف الطلب عاملاً مقيّداً للشركات في لبنان خلال شهر شباط/فبراير 2024، حيث أدت المخاوف الأمنية الناجمة عن الحرب في غزة إلى زيادة إنخفاض مبيعات الشركات وتأثر أداء الصادرات سلباً.

شلل سوق العقار الأردنية

أشعلت الحرب الدائرة على غزة تحوُّلاً في السوق نظراً إلى تأثير السياسة المباشر على الإقتصاد. وبالنسبة إلى المشترين، أصبح من الأفضل حالياً الإحتفاظ بالنقود بدلاً من شراء عقارات جديدة،وأدى تصاعد التوترات وأعمال العنف في غزة إلى إضعاف الإستهلاك الخاص الإجمالي في الأردن حتى الربع الأول من العام 2024 على الأقل. ورغم إستمرار تدفقات المساعدات الأجنبية، فإن خطر تباطؤ الإستثمار الخاص آخذ في التزايد في ظل تصاعد التوترات الإقليمية وسط تراجع معنويات إستثمار القطاع الخاص تجاه الأردن على المدى المتوسط إذا إستمرت الحرب لفترة أطول. وتشير التوقعات إلى أن الإضطرابات في البحر الأحمر ستؤثر بشكل مباشر على الصادرات والواردات الأردنية، ومن المرّجح أن تؤدي إلى ضغوط تضخمية خلال النصف الأول من العام 2024.

نزف الإقتصاد المصري

عانت السياحة وصادرات الغاز وعائدات قناة السويس من تداعيات الحرب الإسرائيلية على غزة، وهي جميعها مصادر رئيسية للنقد الأجنبي في مصر. فمنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2023، تواجه مصر الأثر الإقتصادي لهجمات الحوثيين بالصواريخ والطائرات من دون طيار ضد السفن التجارية المرتبطة بإسرائيل في البحر الأحمر. ونتيجة هذه الضربات على طول أقصر طريق تجاري يربط آسيا بأوروبا عبر قناة السويس، غيّر العديد من شركات الشحن مسار سفنها حول رأس الرجاء الصالح، ما أدى إلى إرتفاع تكلفة الشحن والتأمين البحري.

وقد حققت قناة السويس إنجازاً إستثنائياً خلال العام المالي 2022-2023، حيث بلغت إيراداتها 9.4 مليارات دولار، وهو أعلى رقم في تاريخ القناة. ولكن، واجهت القناة بداية صعبة للعام 2024، حيث إنخفضت إيراداتها بنسبة 40**%** خلال أول 11 يوماً مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. وتُعزى هذه التراجعات إلى عوامل عدة، أهمُّها هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر، مما دفع بعض شركات الشحن إلى تحويل مسار رحلاتها بعيداً عن قناة السويس. وبسبب الحرب أيضاً، إنخفضت إعادة تصدير مصر من الغاز بأكثر من 50 **%** في الربع الرابع من العام 2023 مقارنة بالفترة عينها من العام 2022.

خطر إضطرابات البحر الأحمر

تُلقي إضطرابات البحر الأحمر بظلالها على التجارة العالمية، مُشكلة هاجساً لمستقبل هذه التجارة على المدى الطويل. فقد شكّل الوضع الأمني في البحر الأحمر مخاطر

على سلاسل التوريد العالمية وتجارة السلع الأساسية، حيث يُعدّ الممرّ المائي للمحيط الهندي طريقاً حيوياً للتجارة الدولية وشحنات النفط والغاز، إذ يمر عبره حوالي 12 **%** من التجارة العالمية. كما أدّى إضطراب الملاحة في تراجع عائدات قناة السويس بنسبة من 40 إلى 50 **%.**

وتختم علاء الدين قائلة: «لقد إعتبرت وكالة «ستاندرد آند بورز» مؤخراً، أن زيادة المخاطر الجيوسياسية يُمكن أن تؤثر على ثقة المستهلك في دول مجلس التعاون الخليجي، مما يؤدي إلى تراجع الإنفاق والطلب على العقارات»، مشيرة إلى «أن إضطراب البحر الأحمر يُمكن السيطرة عليه بالنسبة إلى شركات النفط والغاز في منطقة الخليج، على الأقل في الوقت الحالي، لأن معظم صادرات النفط والغاز الخليجية تتجه إلى آسيا. لكن الإغلاق الكامل أو الجزئي لمضيق هرمز سيشكل خطراً أكبر بكثير».

باسمة عطوي